

للبكر والمحصن أخذنا من عموم الآية ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ (١) .

ثم نسخ ذلك بما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم الثيب والثبية .

وقد عارض الشافعي الدليلين فقال : الحديث لم ينسخ الوصية لأن الخبر آحاد غير متواتر ، ثم إن ذلك معارض بما ثبت عن ابن عباس أنه قال : الذي نسخ آية الوصية هي آية المواريث وفي الزانية والزاني قال هذا من باب تخصيص العام ، ولفق بينه وبين النسخ ، ثم إن الناسخ قرآن نسخت تلاوته هو : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » فالناسخ هنا قرآن وليس مما نحن فيه .

ويستدل الإمام الشافعي لمذهبه بدليلين آخرين :

أحدهما : قوله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ﴾ يقول رضى الله عنه : أسند الله سبحانه الإتيان ببديل المنسوخ إلى نفسه وما يأتى به سبحانه هو القرآن ، فالذى ينسخ القرآن هو القرآن لا السنة ؛ لأنه جعل المأتى به بدلا خيرا من المنسوخ أو مثلاً له . والسنة ليست خيراً من القرآن ولا مثلاً له فوضح أن السنة لا تنسخ القرآن .

والآخر : قوله تعالى : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾ (٢) ودلالاتها على المطلوب أن السنة جعلت بياناً للقرآن فلو كانت ناسخة له لم تكن بياناً له وإنما هي رافعة كما سبق في تعريف النسخ .

(١) النور : الآية الثانية .

(٢) النحل : ٤٤ .